تتفوق على نظيرتها الأميركية في معركة حصد الأرواح

الطائرات الصينية من دون طيار تحلّق بكثافة فوق الشرق الأوسط

كانت إحدى الطائرات من دون طيار الصينية الصنع، وليست الأميركية، هي التي قتلت القيادي الحوثي البارز، صالح الصماد، في نيسان ٢٠١٨.

ولم يكن هذا بسبب عداء صيني مستجدّ للحوثيين أو دعم صيني محتمل للتحالف العربي في اليمن، ولكن الأمر كان مرتبطاً بأسباب تجارية بحتة.

منذ الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ تحلّق الطائرات من دون طيار الأميركية بكثافة في أجواء اليمن والعراق وأفغانستان، واستُخدِمت الطائرات من دون طيار الأميركية في اليمن، لأول مرة، من أجل قتل مسلحي "القاعدة" المشتبه فيهم، العام ٢٠٠٢.

ولكن اليوم، سماوات ساحات المعارك في الشرق الأوسط تشهد مزيدا من الطائرات من دون طيار الصينية التي تتنافس مع الأميركية في معركة حصد الأرواح.

والسبب في ذلك ليس كفاءتها التي تشهد تطوراً لا شك فيه، وإنما العامل الأهم هو طبيعة السياسة الصينية الأقل التزاماً بالقيود على مبيعات هذا السلاح.

وبات تجار الأسلحة الصينية، الذين يُمثّلون المُوزّع الرئيسي للطائرات من دون طيار المسلحة في العالم، يداعبون الدول التي أُوصِدَت في وجهها أبواب شراء الطائرات من دون طيار أميركية الصنع في أنحاء الشرق الأوسط؛ بسبب القواعد المتعلقة بالسقوط المفرط للضحايا المدنيين.

وقال سونغ تشونغ بينغ، المحلل العسكري الصيني والمُحاضِر السابق بجامعة هندسة قوة الصواريخ التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني: "المُنتَج الصيني لم يعد يفتقر إلى التكنولوجيا، فقط يفتقر إلى الحصة السوقية".

و"تقييد الولايات المتحدة صادراتها من الأسلحة هو بالضبط ما يمنح الصين فرصةً كبيرة"، حسب قوله.

وتساعد تلك المبيعات في توسيع النفوذ الصيني بمنطقةٍ حيوية لمصالح الأمن الأميركي.

وقال دوغلاس باري، خبير سلاح الجو بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية: "إنَّها استراتيجية مُقيّدة بالنسبة للأميركيين، والصينيون سيتطلعون إلى تحقيق المنفعة من ذلك".

ويضيف: "أعتقد أنَّ الصينيين أقل عُرضة بكثير للتأثر بالمخاوف المتعلقة بالضحايا المدنيين".

في بداية العام الحالي التقط قمرٌ اصطناعي صور طائرات مراقَبة من دون طيار أميركية الصنع في أحد المطارات إلى جانب نظيراتها صينية الصنع.

ووفقاً لمركز دراسات الطائرات من دون طيار بكلية بارد في نيويورك، كان هذا أول مثال مُوثَّق على استخدام كلا نظامي الطائرات من دون طيار في الحرب الدائرة باليمن.

وقال دان غيتينغر، المدير المشارك في المركز، إنَّ اليمن برز باعتباره "ساحة اختبار بصورةٍ ما لهذه الطائرات القادرة على توجيه الضربات".

وأضاف أن "هناك فترة تحوُّل سريعة بين تسليم هذه الطائرات وبدء نشرها واستخدامها".

وتُعَد طائرة Cai-Hong من دون طيار، أو المعروفة باسم Rainbow، من بين أكبر الصادرات الصينية، وهي سلسلة تُصنِّعها مؤسسة تكنولوجيا وعلوم الفضاء الجوي الصينية، أكبر مُتعهِّد لبرنامج الفضاء الصيني.

ويقارع نموذجا CH-٤ وCH-٥ من صنع المؤسسة نموذجي Predator وReaper من صناعة شركة General Atomics للصناعات العسكرية الأميركية ومقرها مدينة سان دييغو، فضلاً عن أنَّ الطائرتين الصينيتين أرخص كثيراً.

ويقول المحللون المستقلون إنَّ النموذجين الصينيين متأخران بكثير خلف نظيريهما الأميركيين، لكنَّ التكنولوجيا جيدة بما يكفي لتبرير فرق السعر، الذي قد يصل إلى النصف أو أقل.

وقال مسؤول تنفيذي بالمؤسسة الصينية، تحدَّث شريطة عدم الكشف عن هُويته؛ لأنَّه ليس مُخوَّلاً له الحديث للصحافيين، إنَّ النماذج الأميركية المتطورة مثل نموذج Stingray من صناعة شركة Boeing والذي قُدِّم هذا العام (٢٠١٨) للبحرية الأميركية، لا يزال يتمتع بالأفضلية التكنولوجية.

وبحسب أولريك فرانك، خبيرة الطائرات من دون طيار وزميلة السياسة بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، فإنَّه في حين يُمثِّل السعر ميزة، فإنَّ الموقف الصيني الأكثر مرونة تجاه الكيفية التي تُستخدَم بها الطائرات من دون طيار يُمثِّل ميزة هو الآخر.

ووفقاً لمؤسسة تكنولوجيا وعلوم الفضاء الجوي الصينية، باعت الصين منذ ٢٠١٤ أكثر من ٣٠ طائرة من دون طيار من طراز Ch-٤ إلى بلدان، من بينها السعودية والعراق، في صفقات تبلغ قيمتها أكثر من ٧٠٠ مليون دولار.

وبحسب المؤسسة، فإنَّ ١٠ بلدان تتفاوض حالياً لشراء الطائرة نفسها.

وباعت الصين للإمارات، العام الماضي، طائرة Wing Loong II، وهي طائرة من دون طيار مسلحة تكافئ تقريباً طائرة MQ-٩ Reaper الأميركية.

وقال المسؤول التنفيذي الكبير بالمؤسسة الصينية: "في السنوات الأخيرة، أثبتت كل أنواع الطائرات من دون طيار قيمتها وأهميتها، من خلال درجة الاستخدام العالية لها في الحرب، والجيوش لاحظت ذلك، والكثير من الدول الآن تسارع بتطوير منظومات الأسلحة هذه، وضمنها الصين".

وفي السنوات الخمس التي قضاها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في الحكم، زادت بكين إنفاقها على المقاتلات الشبحية وحاملات الطائرات لجيشها، في حين عزَّزت مبيعات المعدات المتطورة، مثل الغواصات الهجومية، إلى الحلفاء المقربين مثل باكستان.

ولا تزال الصين تقبع خلف كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا من حيث مبيعات الأسلحة الإجمالية، لكنَّها تلحق بالرَّكب.

فوفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، الذي يتتبع تجارة الأسلحة العالمية، زادت صادرات الأسلحة الصينية بنسبة ٣٨٪ بين فترتي ٢٠٠٨-٢٠١٢ وحتى ٢٠١٣-٢٠١٧.

ودفع الانتقاد المتصاعد، على خلفية حصيلة الضحايا المدنيين المتزايدة في اليمن، الولايات المتحدة لفرض قيود على مبيعات الطائرات دون طيار.

وأجبرت هذه القيود الدول الأجنبية على اجتياز الحكومة الأميركية أولاً؛ كي تتمكَّن من شراء الطائرات من دون طيار المسلحة، وضمن ذلك أنظمة التوجيه بالليزر.

وتُقدّر مؤسسة أميركا الجديدة في واشنطن، أنَّ أكثر من ٢٤٠ غارة لطائرات من دون طيار في اليمن أسفرت عن مقتل أكثر من ١٣٠٠ شخص، بينهم ١١١ مدنياً على الأقل.

لكن في ظل ازدهار المبيعات الصينية المنافسة من الطائرات من دون طيار، هناك ضغطٌ متزايد من جانب صانعي السلاح الأميركيين لإزالة القيود، للسماح لهم باللحاق ببكين.

وبعدما حثَّ بعض أعضاء الكونغرس الأميركي الرئيس دونالد ترامب على تخفيف القيود والسماح لشركة General Atomics ببيع طائرات Reapers المسلحة من دون طيار للأردن والإمارات، سمحت الإدارة الأميركية في ١٩ نيسان الماضي، للمُصنِّعين الأميركيين بالتسويق وبيع الطائرات من دون طيار مباشرةً، ومن ضمنها النسخ المسلحة منها.

ولا تعلن الصين عن مبيعات الأسلحة بصورة روتينية كما تفعل الولايات المتحدة ودولٌ أخرى، لكنَّ مراجعةً لعمليات رصد الطائرات من دون طيار تُقدِّم بعض المؤشرات عمَّن هم زبائنها:

– في تشرين الأول ٢٠١٥ في العراق، تفقَّد وزير الدفاع آنذاك طائرة من دون طيار من طراز CH-٤ بإحدى القواعد الجوية في مدينة الكوت.

– وفقاً لصور أقمار اصطناعية حللها مركز دراسات الطائرات من دون طيار، تعمل طائرات من دون طيار صينية مسلحة بمطار الزرقاء الأردني، وفي قاعدة جوية في باكستان، وفي قواعد في مصر بشبه جزيرة سيناء وقرب حدود البلاد مع ليبيا.

– أوردت مجلة IHS Jane's Defense Weekly، في كانون الثاني ٢٠١٨، أنَّ صور أقمار اصطناعية التُقِطَت لقاعدة جوية غامضة أقصى جنوبي الإمارات – وهي منطقة صحراوية معروفة بالربع الخالي - يبدو أنَّها تُظهِر ٣ من الطائرات من دون طيار من طراز Wing Loong II.

– وفقاً لمركز دراسات الطائرات من دون طيار، رصد قمرٌ اصطناعي طائرتين من دون طيار من طراز CH-٤، إلى جانب طائرات للمراقبة فقط من طراز Predator اشترتها الإمارات، بمطار جازان الإقليمي جنوب السعودية قرب حدود المملكة مع اليمن.

– وخارج الشرق الأوسط، استخدمت نيجيريا طائرات من دون طيار صينية مسلحة ضد جماعة "بوكو حرام" المُتشددة.

عن "بلومبيرغ"

العلاقات الخليجية - الصينية: رحلة البحث عن بديل لأميركا!

بقلم: جورجيو كافييرو

رغم أن الولايات المتحدة لا تزال قوة مهيمنة في الشرق الأوسط، إلا أن الغزو والاحتلال الكارثيين للعراق، العام ٢٠٠٣، والانهيار المالي، العام ٢٠٠٨، والتداعيات الفوضوية لانتفاضات الربيع العربي، العام ٢٠١١، كلها ساهمت في تسريع تراجع قوة أميركا في جميع أنحاء العالم العربي.

وكما كتب عبد الخالق عبد الله، الباحث السياسي الإماراتي الشهير، فإن رد فعل إدارة باراك أوباما الفاترة على الهجوم الكيماوي للنظام السوري في آب ٢٠١٣، في الغوطة، زاد من مخاوف عواصم دول الخليج العربية من تحالفاتها مع واشنطن.

وكان تحول أوباما المفاجئ عن إنذاره النهائي حول استخدام الأسلحة الكيماوية من قبل بشار الأسد تجربة مدمرة وخسارة هائلة للثقة. وأضر ذلك بأسس العلاقة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفشلت أميركا فشلا ذريعا في العراق، وفشلت مرة أخرى في سورية، وفي كلتا الحالتين وضعت قيادة الولايات المتحدة على المحك.

ومن منظور خليجي، يعتبر سوء التعامل مع سورية حدثا فاصلا، ولن تعود العلاقة أبداً لما كانت عليه. ولا توجد طريقة على الأرض قد تدفع دول الخليج العربية لتثق بأميركا كما اعتادت على ذلك خلال العقود الستة الماضية.

ومنذ أن دخل دونالد ترامب المكتب البيضاوي في كانون الثاني ٢٠١٧، أصبحت عملية صنع القرار في البيت الأبيض غير قابلة للتنبؤ.

ونتيجة لذلك، أصبحت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتمد على الولايات المتحدة كضامن للأمن، أكثر قلقا بشأن الاستمرار في الاعتماد على واشنطن في الدفاع. ورغم أن العديد من الدول العربية المتحالفة تاريخياً مع واشنطن بدأت تبحث في مكان آخر عن شراكات جديدة خارج الولايات المتحدة قبل رئاسة ترامب، إلا أنها تفعل ذلك بإلحاح أكبر منذ تولي الإدارة الحالية البيت الأبيض، العام الماضي.

قوة بديلة للولايات المتحدة

وفي الوقت الذي تتحوط فيه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في رهاناتهما، قد تكون بكين هي العاصمة العالمية التي قد تزود الرياض وأبوظبي بشكل ذي مصداقية من التوازن الموازي لدور واشنطن في العالم العربي.

وظلت الصين لأعوام تضخ الأموال في الاستثمار والتنمية والمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبلغت ذروتها في حزمة قروض ومعونات بقيمة ٢٣ مليار دولار لأعضاء جامعة الدول العربية، تم الإعلان عنها في تموز.

وتعد الصين بالفعل الشريك التجاري الأول للمنطقة، وتستورد أكثر من نصف نفطها الخام من الدول العربية. ومن المرجح أن يزداد هذا الارتباط بين الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع مبادرة «حزام واحد، طريق واحد»، التي ينفذها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، والتي تصور العالم العربي كمركز دولي يربط الأسواق الآسيوية والأوروبية والإفريقية ببعضها البعض. وتضع الصين في مركز التجارة الدولية.

وتعتبر العلاقة السعودية مع بكين، على وجه الخصوص، مهمة للغاية. وفي العقد الأول من هذا القرن، أصبحت المملكة المورد الرئيسي للنفط الخام إلى الصين، واستبدلت الصين الولايات المتحدة كأكبر شريك للمملكة في مجال الصادرات. كما تعمقت العلاقات الاقتصادية الصينية الإماراتية بشكل كبير، حيث تستحوذ الإمارات حاليا على ثلث إجمالي الصادرات الصينية إلى الدول العربية، وأكثر من خمس إجمالي التجارة الصينية العربية.

وأدى صعود الصين على ظهر الهيمنة الأميركية الضعيفة إلى توزيع أكبر للسلطة في عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد، ما أثار أسئلة جوهرية حول سياسات الرياض وأبوظبي الخارجية في القرن الحادي والعشرين.

وبالنظر إلى اتجاهات استهلاك الطاقة، ستصبح الصين مشترياً أكبر للنفط العربي في الأعوام المقبلة، حيث تصبح أميركا الشمالية مستقلة في مجال الطاقة بشكل متزايد عن الشرق الأوسط.

وعلى هذا النحو، يتساءل صانعو السياسات السعوديون والإماراتيون عن المدى الذي ينبغي فيه لدولهم أن توازن بين التحالفات القائمة مع الولايات المتحدة وعلاقاتها القوية مع الصين الصاعدة.

وبعيداً عن الاقتصاد، هناك العديد من الأسباب التي تجعل العلاقة مع بكين تكتسب أهمية أكبر لدى السعودية والإمارات والدول العربية الأخرى.

فقد عملت الصين على تعزيز العلاقات السياسية في المنطقة، فعلى سبيل المثال، حاول الرئيس «تشي» دفع قطر وجيرانها العرب نحو المصالحة، وسط أزمة ما بعد حزيران داخل مجلس التعاون الخليجي، وأجرى زيارات دبلوماسية لمصر وإيران والسعودية والإمارات، كما أن بناء أول قاعدة عسكرية خارجية للصين في جيبوتي يشير بوضوح إلى دفع الصين لزيادة رأسمالها السياسي.

وفي أوقات الخلاف مع الولايات المتحدة، تمنح الشراكة الأعمق مع الصين السعوديين والإماراتيين المزيد من النفوذ مع واشنطن. وتتجنب الصين انتقاد سجلات حقوق الإنسان الخاصة بالحكومات الأجنبية.

وتتماشى سياسة عدم التدخل الصينية هذه مع أهواء المسؤولين السعوديين والإماراتيين، الذين أكدوا رفضهم لأشكال معينة من الانتقادات العامة، مؤخرا، مثلما ظهر من الخلاف بين السعودية وكندا.

وفي المقابل، انضمت ممالك الخليج العربية تقريبا إلى جميع أنظمة الشرق الأوسط في التزامها الصمت بشأن الاضطهاد في إقليم «شينجيانغ» ذي الأغلبية المسلمة في الصين، حتى مع اكتساب محنة «الإيغور» مزيدا من الاهتمام في الصحافة العالمية. ويسلط هذا الصمت الضوء على مدى تقدير السعودية والدول العربية الأخرى الغنية بالنفط والغاز لعلاقاتها المتعمقة مع الصين.

حدود الشراكة

ومع ذلك، فإن الخلافات حول مجموعة من القضايا، من العقوبات المفروضة على إيران إلى الأزمة السورية، تثير الشكوك حول ما إذا كانت السعودية أو الإمارات قد تختار الصين لتصبح القوة العالمية الأكثر تفضيلا في خياراتهما.

وفي نهاية المطاف، تؤكد رغبة الصين في التعاون مع إيران وقطر وسورية على أن جهود بكين للحفاظ على «الحيادية» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات من جانب بعض العواصم العربية، وبالتحديد الرياض وأبوظبي، التي تسعى إلى اتباع سياسات خارجية قصوى والشروع في صراعات صفرية.

علاوة على ذلك، وإلى أن تعلن الصين عن استعدادها لتحمل مسؤولية حماية الممرات الملاحية في الخليج، بدلا من الاعتماد على البحرية الأميركية فلن تتحرك مشيخات الخليج العربي بالكامل نحو بكين. ومع استمرار الولاءات الحالية، تظل الولايات المتحدة الضامن الأمني الرئيسي للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، والمزود الرئيسي للأسلحة والمساعدات الإنسانية والدعم الاقتصادي والشريك في الحرب ضد الإرهاب.

ورغم تدهور الهيمنة الأميركية، لم تستطع الصين استبدال هذه الهيمنة بسهولة، ولن تفعل في أي وقت قريب. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة إدارة «ترامب» المتشددة تجاه إيران، والإنفاق العسكري الهائل لدول الخليج على الأمن هي أمور تشير إلى أن التحالف مع الولايات المتحدة قد يكون الشراكة الأكثر حكمة للسعوديين والإماراتيين في الوقت الحالي.

وفي هذا المنعطف، مع اشتداد التوتر بين واشنطن وبكين، تواجه الرياض وأبوظبي معضلات جيوسياسية صعبة، في ظل التحول نحو عالم متعدد الأقطاب.

ومن شأن الحفاظ على توازن حذر بين المصالح الصينية والأميركية في المنطقة، والاعتراف بقيمة الاستثمار الصيني، والاعتراف بحدود الشراكة مع بكين، أن يخدم على الأرجح مصالح الرياض وأبوظبي على الوجه الأمثل.

وفي الوقت الحالي، يرى القادة السعوديون والإماراتيون أن إيران هي التهديد الإقليمي الأكبر لمصالح دولهم، ومع ملاحظة كل من الرياض وأبوظبي لرغبة بكين في عرقلة جهود واشنطن لعزل طهران، فإن الميزان يميل إلى كفة الشراكة مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإن تعميق علاقات الصين مع السعودية والإمارات، حتى من دون دعم بكين لجهودهما للتصدي للسلوك الإيراني في العالم العربي والإسلامي، سيعطي الرياض وأبوظبي قدرا أكبر من الاستقلال، على الرغم من أنه من غير المحتمل أن تتحمل أي عاصمة منهما المخاطر الهائلة للانفصال الكامل عن الولايات المتحدة.

عن «لوب لوج»

تحولات العالم الرأسمالي!

بقلم: ديفيد روزن

لا يسع المرء سوى أن يتساءل عما كان سيفكر به ماركس، ناهيك عن لينين، حول الطبيعة الراهنة للرأسمالية العالمية. فقد حققت هذه الرأسمالية أسوأ كوابيسهما، وأصبحت نظاماً للاستبداد والنهب، وإنما من دون ديالكتيك ثوري فدائي.

استند اليسار المتطرف خلال القرن ونصف القرن الماضيين إلى تحليل ماركس ورؤيته الطوباوية للرأسمالية وتناقضاتها الداخلية المتأصلة، وخضوعها الحتمي للشيوعية في نهاية المطاف، وأن البروليتاريا تستطيع - وستفعل!- إسقاط البرجوازية، بحيث يتم استبدال النظام الاقتصادي القائم على تبادل السلع بعالَم قائم على المساواة الاجتماعية، والثروة المشتركة والوئام البيئي: من كل حسب قدرته/ قدرتها إلى كل حسب حاجته/ حاجتها.

ولكن، هل لا يزال هناك أحد يؤمن بهذه الإمكانية، ناهيك عن التحليل النقدي الذي عززها؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك هل ثمة بديل جذري ممكن؟

من المحزن أن بروليتاريا ماركس، طليعة الطبقة العاملة، تبدو مهزومة، وقد اختفت من المسرح التاريخي؛ وحزب لينين الطليعي أنهى مهمته التاريخية قبل عقدين عندما انهار الاتحاد السوفياتي ذات مرة، بينما حلت محل اشتراكية الدولة عصبة من المافيا الفاسدة التي تحكم روسيا؛ وتحولت صين ماو إلى مؤسسة شركاتية عملاقة تديرها الدولة. وحركات التمرد في أميركا اللاتينية، وآسيا وإفريقيا، إما تم سحقها، أو تم دمجها في الدولة الرأسمالية أو أنها، مثل كوبا، تتشبث بالحياة العزيزة.

في الولايات المتحدة، تناضل النقابات المتقلصة بيأس من أجل البقاء؛ والاشتراكيون - عفواً، «الاشتراكيون الديمقراطيون» - ليسوا سوى ظلال حسنة النية لديمقراطيي (أي «تقدميي») الشركات؛ وتم اختزال السياسة إلى هوية فردية؛ والمتمردون من مستوى الجذور طاردتهم الدولة الأمنية المخابراتية المحلية الفيدرالية؛ والراديكاليون المتشددون يتشدقون برؤاهم في غرف الصفوف الجامعية، وزوايا الشوارع والمواقع الإلكترونية مثل المبشرين القدامى الذين ينبحون على القمر.

ما الذي حدث للنسخة الطوباوية المتطرفة – الاشتراكية، الشيوعية، الفوضوية - التي كانت، على مدى القرن ونصف القرن الماضيين، «النجم الشمالي» الهادي للإمكانية الاشتراكية؟ ولـ«اليسار» الثوري بكل تجلياته، الذي حارب بشجاعة في «كميونة باريس» في العام ١٨٧١، وفي كونشتاد في العام ١٩٢١، وديترويت في العام ١٩٣٣، وبرشلونة في العام ١٩٣٧، وهنغاريا في العام ١٩٥٦، وشيكاغو في العام ١٩٦٨، وسويتو في العام ١٩٧٦، و«احتلوا» في العام ٢٠١١، وتشارلوتسفيل في العام ٢٠١٧، وفي معارك أخرى لا عدد لها في جميع أنحاء العالم.

لعل الأكثر إقلاقاً للأميركيين هو أن ثمة مواجهة رئيسية تبدو قيد الاختمار. ويقوم دونالد ترامب واليمين المسيحي الرجعي باستفزازها، لكن ثمة أزمة هيكلية أكثر عمقاً قيد العمل أيضاً. فبينما تتغذى باستياء القوميين البيض، تقوم الـ«١٪» باعتصار كل سنت يمكنها الحصول عليه من العاملين في الأمة، مدفوعة بخوف من حلول الفوضى الكاملة في القريب. ويبدو أن الرأسمالية تمر بتحول أساسي لا يمكن وقفه - واحد يمكن تصوره بأبسط الطرق على أنه تطور إضافي من الإمبراطورية، إلى الإمبريالية، إلى العولمة.

لطالما كان العالَم كُلاً متكاملاً. ومنذ أيام المستكشفين الأوروبيين الأوائل والمستعمرين في القرن الخامس عشر، أصبحت الروابط التي تلزم الاقتصاد العالمي أكثر شدة باطراد. وقد رسم العديد من الاقتصاديين والمؤرخين، من المشارب الأيديولوجية كافة، ملامح إنضاج تدويل الرأسمالية. وفعل إيريك هوبسباوم ذلك في خمسة أعمال مهمة: «عصر الثورة: ١٧٨٩-١٨٤٨»؛ «عصر رأس المال: ١٨٤٨-١٨٧٥»؛ «عصر الإمبراطورية: ١٨٧٥-١٩١٤»؛ و«عصر التطرف: ١٩١٤-١٩٩١».

وتؤطر هذه الأعمال مراحل حقبة تطور الرأسمالية الحديثة. وتشكل مرحلة ما بعد ١٩٩١، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي حتى اليوم، الحقبة الحالية للعولمة.

تظهر دراسات هوبسباوم، ودراسات الكثير من الآخرين، أن كل الدول القومية الأوروبية تقريباً - أي، إنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا والبرتغال - أمّنت لنفسها أراضي أجنبية موزعة في كل أنحاء الكوكب، وأقامت، من خلالها، إمبراطوريات متمايزة.

عملت الحروب المتواصلة بين هذه الدول - مثل تلك بين البريطانيين والهولنديين، والتي أعقبتها الحرب الفرنسية والإسبانية - على اقتطاع أراضٍ واسعة من أميركا الشمالية، وفي النهاية الاستيطان في ثلاث دول قومية: كندا، والولايات المتحدة، والمكسيك. وواجهت أجزاء أخرى من العالم مصيراً مشابهاً.

وضعت نظريات ماركس ولينين المعايير للكثير من التنظير اللاحق عن نمو وإعادة هيكلة الرأسمالية على مدى السنوات المائة والخمسين الماضية، خاصة بين الباحثين الأكاديميين، وخبراء السياسة والسياسة المتطرفة. وأسست أعمال هؤلاء الباحثين إطار عمل لتحليل تحول الرأسمالية، والذي يمكن تبسيطه بأنه بتطورها من «الإمبراطورية» إلى «الإمبريالية». وبالنسبة لكل من ماركس ولينين، كانت الرأسمالية كلاً جدلياً، والذي يشمل كلاً من العلاقات المحلية/ الوطنية والعالمية/ الدولية، وكذلك كلاً من العناصر الاجتماعية/ السياسية، والشخصية/ الثقافية.

اعتقد ماركس بأن الرأسمالية تشكل نظاماً عالمياً، ولاحظ في مصنفه، «أسس نقد الاقتصاد السياسي» Grundrisse، أن «الميل إلى خلق سوق عالمي هو معطى مباشر في مفهوم رأس المال نفسه». وفي «البيان الشيوعي»، افترض ماركس وإنجلز أن «الفروقات الوطنية والعداوات بين الناس تختفي أكثر وأكثر يومياً، بفضل تطور البرجوازية، وحرية التجارة، والسوق العالمية، وتوحيد نمط الإنتاج، وفي ظروف الحياة التي تقابل ذلك».

ومع ذلك، اعتبر ماركس الكولونيالية - التوسع الأجنبي في مناطق طرفية أو ما - قبل - رأسمالية، مثل إيرلندا والهند - عنصراً بنيوياً وجزءاً لا يتجزأ من التطور الرأسمالي البريطاني. ولاحظ في مقالة له نشرت في صحيفة «نيويورك ديلي تريبون» في العام ١٨٦٣: «على إنجلترا أن تنجز مهمة مزدوجة في الهند؛ الأولى تدميرية، والثانية تجديدية - إبادة المجتمع الآسيوي القديم، وإرساء أسس مجتمع غربي في آسيا». لكن الهند نالت استقلالها أخيراً في العام ١٩٤٧.

في داخل أوساط اليسار الاشتراكي، أصبحت الكولونيالية قضية رئيسية خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وفي البداية، أدت هذه القضية، مدفوعة بداية بالدعم الحاسم (وإنما التحليل المختلف) من لينين، وروزا لوكسمبورغ، ونيكولاي بُخارين ورودلف هيلفردينغ، إلى قسمة اليسار الراديكالي مع دعم العديد من الاشتراكيين للاستعمار لأغراض قومية.

كان كُتيّب لينين في العام ١٩١٦ المعنون «الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية»، قد كتب كإجابة على نظرية كاوتسكي عن «الإمبريالية الفائقة»، والتي تقول إن الرأسمالية تتحول إلى مرحلة أخرى من التطور. ووضع لينين مفهومه للإمبريالية باختصار، ملاحظاً:

«أصبح الحاكم النمطي للعالم هو الرأسمال المالي، وهو قوة متحركة بشكل خاص ومرنة، ومتداخلة بشكل خاص في الوطن ودولياً، ومجردة بشكل خاص من الفردية ومنفصلة عن العمليات المباشرة للإنتاج، ومن السهل تركيزها بشكل خاص. والرأسمال المالي هو قوة قطعت مسبقاً خطوات طويلة على الطريق نحو التركيز، بحيث أن بضع مئات من المليارديرات والمليونيرات يمسكون بأيديهم – حرفياً - بأقدار العالم بأسره».

لعل الأمر الأكثر أهمية هو أن كاوتسكي عارض تكتيكات الحزب الطليعي التي تبناها الحزب البلشفي الذي يقوده لينين، وبذلك نسيت نظريته تماماً في أعقاب «الثورة الروسية» وانهيار حركة العمال الألمانية.

يقول الماركسي الإيطالي، بييترو دي ناردو: «اعتقد لينين بأنه بمجرد أن يكون العالم كله قد قُسم بين الدول الرأسمالية المتقدمة، فإن الصراع الداخلي بين القوى الإمبريالية سيدور حول السيطرة على ما غزته هذه الدول مسبقاً». وبطريقة مدهشة، في نصف القرن الذي مضى منذ الحرب العالمية الثانية، صمدت الإمبريالية، باستثناء الحروب التي خيضت على أطراف مركز القوة الأوروبية - الإمبريالية.

الآن، بينما يتخذ القرن الحادي والعشرين شكلاً، يبدو أن الرأسمالية تواجه حقبة جديدة من عدم الاستقرار. وببساطة، تبدو رأسمالية اليوم شيئاً أكثر من مجرد امتداد للنظام العالمي الذي ساد في القرن العشرين.

تم تصور فكرة لينين عن الإمبريالية في وقت واجهت فيه الرأسمالية الأوروبية كارثة لا يمكن تخيلها تاريخياً، «الحرب العظمى». وقد انهار النظام الرأسمالي القديم، المترسخ في الإمبراطورية البريطانية، خلال الحرب العالمية الأولى، وعانى خلال «الركود العظيم» والحرب العالمية الثانية قبل أن يستعيد هيمنته العالمية مع صعود الولايات المتحدة في حقبة «الحرب الباردة» والثورة الاستهلاكية.

ترتكز فكرة قدوم طور «جديد» من الرأسمالية، وهي شيء يحل محل إمبريالية لينين، على فرضية بسيطة: ربما تكون الهيمنة العالمية للولايات المتحدة بصدد الوصول إلى نهاية. فاليوم، تتركز الإمبريالية الأميركية على ميزانية عسكرية سنوية تبلغ ٦٠٠ - زائد مليار دولار، وما يقدر بنحو ١,٠٠٠ قاعدة عسكرية تعمل في ٨٠ بلداً في مختلف أنحاء العالم. أما لِكم من الوقت يستطيع هذا النظام من «الجيش - الدولة» للهيمنة العالمية الاستمرار، فسؤال مفتوح.

لقد فقدت القوة العظمى الوحيدة في العالم ببطء، وإنما بثبات، سيطرتها. وبدأت آلة الولايات المتحدة للحرب الدائمة في التداعي عندما فشلت وكالة المخابرات المركزية الأميركية في الإطاحة بالثورة الكوبية، وعندما هُزم الجيش الأميركي في فيتنام، وعندما تقوَّت التدخلات الأميركية السرية التي لا حصر لها في أميركا اللاتينية/ الجنوبية وأجزاء أخرى من العالم (مثلاً، جنوب أفريقيا). وليست الجهود الحربية الأميركية المتجددة في أفغانستان والعراق وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط سوى أمثلة إضافية على محدوديات الإمبريالية العسكرية.

يتأسس الاعتقاد بوجود فكرة جديدة، ما - بعد - لينينية، للعولمة الرأسمالية في مجموعة متنوعة من العوامل التكميلية. وتشمل هذه المجموعة:

(١) ركود الأجور وارتفاع عدم المساواة في الولايات المتحدة (وأجزاء من أوروبا) والتي أصبحت الآن في عقدها الرابع، معززة بذلك السخط والاضطرابات الشعبية التي بلغت ذروتها في انتخاب دونالد ترامب؛

(٢) صعود القطاع المالي غير المستقر هيكلياً، المتمركز في الدمج المؤسسي وفي اقتصاد المعاملات الفورية التي يسَّرها الإنترنت؛

(٣) صعود حركات تمرد غير رأسمالية مزعزعة للاستقرار (مثل الحركات الدينية الأصولية، والحركات القومية) في الدول «المتقدمة» أو دول الأطراف؛

(٤) الأزمة البيئية متزايدة السوء، والمتمثلة في الاحترار العالمي، وحرائق الغابات المتزايدة، والأعاصير وغيرها من التعبيرات المناخية. وأخيراً، هناك التحدي الحقيقي جداً الذي يشكله الصين – خاصة على مدى العقود القليلة المقبلة - للهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة، وإعادة مركزة الرأسمالية خارج مدار الولايات المتحدة/ أوروبا. وتوحي هذه العوامل مجتمعة بقدوم نظام عالمي جديد محتمل، وإنما واحد متأسس على عدم الاستقرار.

تمتلئ المجلات الأكاديمية بالعديد من الدراسات الرسمية التي تتأمل الحالة الراهنة للرأسمالية العالمية. ومن بين أولئك الذين يعرضون تحليلات أكثر «أورثوذكسية»، ثمة سمير أمين، وديفيد هارفي، وإستيفان ميسزاروس وجون فوستر. ومن بين الذين يتحدون التحليلات التقليدية، هناك توني نيغري، وميشال هاردت في كتابهما الذي صدر في العام ٢٠٠١، «الإمبراطورية»، وكذلك حامد حسيني وباتريك وولف.

ولا شك في أن هذه المناقشة مهمة، لأنها تساعد على تحديد المكائد الحالية للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأميركية. كما أنها تساعد أيضاً على تكوين رؤية الحركات «الثورية» التي يمكن أن تتحدى الحكم الرأسمالي بفعالية. ولكن، وسط هذا الاضطراب الغامر وعدم اليقين، ما الذي حدث للوعد الطوباوي المتأصل في الثورات التي استشرفها ماركس، وباكونين، ولينين والكثير من الآخرين؟

عن «كاونتربنتش»